انتقالية غير جادة، لا تحقق السلام المنشود، تضيع الوقت [و] الفرص على الشعب الفلسطيني وعلى أهل المنطقة".

واستطرد قائلاً: "ومن ناحية أخرى، فإن استعادة وحدة الصف الفلسطيني بات أمراً شديد الإلحاح.. ففي ظلّ الظروف العصيبة والدقيقة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، فإن خلافات الأشقاء أضحت ترفاً لا يملكه أحد في هذه الظروف".

وتابع: "إنني هنا أؤكد بكل حب وتقدير وتحمل للمسئولية.. أؤكد لكم أن مصر ملتزمة التزاماً كاملاً باستكمال الجهود التي بدأتها لتحقيق المصالحة الفلسطينية ورعاية تنفيذ كل بنودها بما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني بإرادته الحرة.. سوف تستمر القاهرة وبكل قوة من الآن في احتضان الأشقاء الفلسطينيين حتى يقرروا ما يجب أن يكونوا عليه من وحدة واتفاق لكي نحمل جميعاً حل مشكلة الأشقاء الفلسطينيين".

وقال الرئيس محمد مرسي: "إنه لا يمكن أن يكتسب الزخم المطلوب أو الواقعية المرجوة طالما استمرت معاناة الشعب السوري الشقيق.. لا يكمن أبداً أن تقر لنا عين أو يغمض لنا جفن ما دام الدم السوري يراق".

وأضاف: "أكرر ما قلته في مكة وفي طهران.. إن دماء الشعب السوري التي تراق صباحاً ومساء في رقابنا جميعاً.. نحن مسئولون عن ذلك ولا بدّ أن نتحرك صوب الحل النهائي وبكل قدرة وسرعة".

وتابع: "إن سورية الشقيقة.. الشعب والوطن.. عزيزة علينا وعلى قلب كل عربي.. العضو المؤسس لجامعة الدول العربية لها مكانة خاصة في قلب كل مصري.. في قلبي وقلب إخواني وأبنائي في مصر.. فمصر وسورية جمعهما على مرّ العصور وشائج الحضارة والثقافة والتاريخ والعروبة والإسلام والمصير المشترك.. قد حاربنا سوياً جنباً إلى جنب واختلط دماء شهدائنا في ميادين القتال دفاعاً عن مصالح الأمة العربية وفي المقدمة من هذه المصالح أرض فلسطين.. بل كنا في لحظة تاريخية—مصر وسورية—معبر [معبرين] عن حلم أمتنا في الوحدة دولة واحدة مصر وسورية".

وقال مرسي "من هنا يأتي اهتمامنا بما يحدث في هذا البلد الشقيق ورغتنا [رغبتنا] الصادقة في وضع حدّ للمأساة الدائرة على أرضه.. حيث يقتل الأخ أخاه، وإذ يشرد الآلاف من أبنائه الذي [الذين] صاروا إما لاجئين في دول الجوار أو حتى في داخل سورية ذاتها".

وثيقة رقم 236:

بيان وزارة الخارجية الروسية حول توتر الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة[236] (نص مترجم عن الأصل)

6 أيلول/ سبتمبر 2012

تشعر موسكو بقلق متزايد إزاء تصعيد الوضع في الأراضي الفلسطينية. لقد ضربت موجة العنف التي بدأها متطرفو الحركة الإسرائيلية الملتزمة بإقامة المستوطنات، الضفة الغربية في شهريْ آب/ أغسطس وبداية أيلول/ سبتمبر. ووقعت هجمات ضدّ الفلسطينيين، بما في ذلك محاولة مجموعة

من الشبان الإسرائيليين إعدام مراهق عربي في وسط القدس، وكذلك وقائع تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم الأخرى.

في 4 أيلول/ سبتمبر، حدث حريق متعمّد في أراضي الدير الكاثوليكي في اللطرون. وكانت الرسائل المسيئة للمسيحيين مكتوبة على الجدران هناك.

كما أنّ الوضع على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة يثير القلق، حيث تمّ إطلاق الصواريخ بشكل متكرر باتجاه الأراضي الإسرائيلية في الآونة الأخيرة. وبدوره، شنّ سلاح الجو الإسرائيلي غارة على القطاع، في ليلة 6 سبتمبر/ أيلول، ما أدى إلى مقتل ثلاثة فلسطينيين.

ونحن نعدّ أعمال العنف والتعصب القومي والديني هذه غير مقبولة. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن أيّ خطوات تؤدي إلى تصعيد التوتر في العلاقات مع بعضها. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن حكومة إسرائيل دانت الأعمال المتطرفة الأخيرة ضدّ الفلسطينيين. ومن الضروري قمع أعمال العنف كافة واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة جو من الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف تجديد العملية السلمية في أقرب وقت.

وثيقة رقم 237:

مؤتمر صحفي لنايف حواتمة حول انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب وحول الاحتجاجات الاجتماعية في الضفة الغربية[237]

10 أيلول/ سبتمبر 2012

قال الأمين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة إن "هناك دولاً عربية لا تريد التوجه الفلسطيني بطلب "العضوية" إلى الأمم المتحدة، وتضغط باتجاه التأجيل لما بعد الانتخابات الأميركية".

وأضاف، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في عمّان، أن "القيادة الفلسطينية تتعرض لضغوط كثيفة من جهات عديدة، فهناك الضغوط الأميركية الإسرائيلية لعدم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف "بدولة غير عضو" في المنظمة الدولية".

وبيّن أن "بعض الدول العربية تضغط باتجاه عدم طرح الطلب على التصويت والاكتفاء فقط بتقديمه إلى الجمعية العمومية"، مؤكداً "ضرورة المضي قدماً في المسعى الأممي في ظلّ تأييد 140 دولة (من أصل 193 دولة) بدون الفصل بين تقديم الطلب والتصويت عليه".

وأشار إلى أهمية "تحصيل قرار أممي للاعتراف بفلسطين كدولة "مراقبة" في الأمم المتحدة تتمتع بحقوق الدولة، ما عدا التصويت، ومنها الانضمام إلى 15 مؤسسة دولية، بما فيها محكمة العدل الدولية".

وفي تلك الحالة؛ فإن "استئناف العملية السياسية سيستند إلى القرار الدولي الجديد بمرجعية دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس".